

صحراء حلوان، المنتجع الصحي العالمي (*)



د. حمدي هاشم - خبير جغرافيا بيئية

drhhashem@yahoo.com

كان صدور الأمر الملكي من الخديوي إسماعيل، إبان مدة حكمه لمصر، بإنشاء مدينة حلوان الحمامات (في سنة ١٨٧١م)، وراء تنافس أمراء ووجهاء مصر المحروسة على بناء القصور والاستراحات والفيلات بحلوان، سعياً وراء اقتناء موقع بيئي للإقامة الشتوية، بينما كان يتوافد على حلوان، من خارج مصر، جموع غفيرة من شتى أنحاء العالم، هرباً من تلك الظروف القاسية والمتقلبة لموسم الشتاء في بلادهم، لطلب الراحة والترفيه وسط تلك البيئة الصحراوية المنفردة بذلك المناخ الصحي، الذي لا يضاهيه مناخ آخر بين المنتجعات العالمية الشهيرة. حيث أقيمت فنادق الدرجة الأولى التي تعادل مثيلاتها في القاهرة وفي كثير من المدن العالمية الكبرى، مع الاعتدال في أسعارها، وذلك في نهاية القرن التاسع عشر. ففي حلوان تتلاقى ثقافة الألوان والفن التلقائي للطبيعة، بين تلال المقطم والصحراء الشرقية المترامية الحدود، وتلك الأضواء والظلال المتناسقة مع مرتفعات الرمال من جهة وشفحة وادي النيل المنبسط من جهة أخرى، الساطعة مع أشعة المراكب الجارية في النهر، لتلتقي مع الخضرة المترامية وسط الأراضي الزراعية، حيث تشكلت بيئة خلابة ذات جو بديع، انفتحت عناصرها على التناغم والهدوء والغبطة، مما يجعل محبو الطبيعة يستمتعون بسحر الشرق في أبهى صورته. ناهيك عن مشاهد الحياة الفطرية، والجمال الصامت لبساتين النخيل بقرى العرب، وقوافل الجمال التي تخترق دروب الصحراء، بخلاف هذا المنظر التاريخي المشهود حينما ترتمي الأنظار من جهة حلوان تجاه الجانب الغربي من وادي النيل، حيث تشاهد بوضوح أهرامات الجيزة وسقارة ودهشور، تلك البانوراما البيئية الفريدة من نوعها ليس في مصر وحدها بل في العالم أجمع.

وقد انفردت حلوان بمناخ صحراوي لا مثيل له وسط تلك الصحراء العظيمة في شمال أفريقيا، مما جعلها "منتجعا صحياً عالمياً" وذلك في مرحلة ما قبل دخول الصناعة. فكان المناخ، حينذاك، عاملاً مؤثراً وجذباً بدرجة كبيرة للسياحة الصحية والعلاجية، ثم تراجع بصورة واضحة في مرحلة ما بعد دخول الصناعة، فأصبح

(*) نشرت بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٨/٧/٢٠٠٨، ص ١٠.

متأثراً بالتلوث، بدرجة شديدة، أفقدته القدرة على خاصية التنقية الذاتية لمكوناته. فبقدر ما تأثرت مفردات المحيط الحيوي للمكان تغيرت العلاقة العضوية بين المناخ والإنسان، نتيجة ذلك التوطن الصناعي بامتداد منطقة حلوان وما يتزامن معه من نمو حضري مضطرب. ولا ننسى أن نذكر النبات الطبيعي، الذي لم يفلت من التلوث البيئي، بصورة أو بأخرى، حيث كانت الصناعة وراء تدهور بيئة منتج حلوان الصحي بما يكتنف أوديته، وأشهرها وادي حوف، من شتى أنواع النباتات الصحراوية المعمرة منها والموسمية وذات الحولين، والتي تصل في مجموعها إلى ما يقرب من مائتي نوع. كان ذلك حتى وقت قريب بينما تشاهد الأشجار، في الوقت الحاضر، وقد ماتت واقفة بامتداد كورنيش حلوان، مما يؤكد أن لمخلفات الصناعة مردود بيئي سلبي على حياة تلك النباتات في أوديتها. ناهيك عن الآثار المزمنة لملوثات الهواء الجوي حيث قد يصاب السكان المعرضين للتلوث الصناعي بالتهاب العيون المصحوب بالدموع وتهيج الأنف والشعب الهوائية وارتفاع نسبة الإصابة بالربو الشعبي والنزلات الشعبية المزمنة وسرطان الرئة وبعض أنواع السرطان الأخرى، وكذلك ضعف الجهاز المناعي والتأثير المباشر على نمو الجهاز العصبي لدى الأطفال الذين يصابون كذلك بالأنيميا والكساح والتخلف العقلي وكثير من الأمراض الأخرى.

ويمكن تلخيص الموقف البيئي لحلوان بأربع مراحل: **المرحلة الأولى قبل سنة (١٩٠٠)**، حيث تفردت وتميزت المنطقة وسط البيئة الصحراوية بمناخها الصحي، وبعزلتها التي أعطت الفرصة للحياة الفطرية أن تنمو وتزدهر. وقد جذبت حلوان من الداخل هؤلاء الأثرياء سعياً وراء اقتناء موقع صحي للإقامة الشتوية، ومن الخارج جموع غفيرة من شتى أنحاء العالم سعياً للراحة والاستشفاء، وذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر. **المرحلة الثانية من ١٩٠٠ - يولييه ١٩٥٢**، حيث وقع في بدايتها اختيار حلوان لإنشاء أول مصنع باستثمارات القطاع الخاص لإنتاج الأسمنت البورتلاندى بمصر (بطاقة إنتاجية ٨٠ ألف طن/سنة)، من قبل شركة الأسمنت المصرية ومقرها بروكسل وقتئذ، في شرقي المعصرة بجبل حوف. وإن كان ذلك الاختيار قد حالفه الصواب لوقوع المصنع في منصرف الرياح على مسافة ستة كيلومترات جنوب شرقي ضاحية المعادي، إلا أنه قد توطن شمال أرض الجولف بحلوان، ذات الشهرة العالمية، التي تفتersh مسطحاً يزيد عن الكيلومتر المربع، فوق تلك الأراضي المتاخمة للصحراء شمال مدينة حلوان، حيث كان مصنع الأسمنت يبتعد عنها بنحو خمسة كيلومترات. وتأسست بعد ذلك شركتا طره وحلوان للأسمنت خلال عامي (١٩٢٧)، (١٩٢٩) على التوالي. وجدير بالذكر أن الحكومة المصرية شكلت (في سنة ١٩٢٥) لجنة لاختيار المنطقة الصناعية لمدينة القاهرة بمنطقة المعصرة، التي لم يستقر عليها الرأي لكونها لا تملك الشروط الكافية لإقامة المنطقة الصناعية، علاوة على أثرها البيئي في هدم المزايا الصحية لمنتج وعيون حلوان.

المرحلة الثالثة من ١٩٥٢ - قبل صدور قانون البيئة في ١٩٩٤، حيث توطن مصنع القومية للأسمت بالتبين بعد ثلاثين عاماً من توطن مصنعي الأسمت بطره وكفر العلو، وذلك بعد اعتماد حكومة الثورة منطقة حلوان لتوطين الصناعات الثقيلة المدنية منها والحربية. وقد جرى ذلك بلا تخطيط حكومي وبدون تدبير استثمارات البنية العمرانية أو ضبط لحركة النمو الصناعي، مما ساعد المصانع على التخلص من مخلفاتها الصلبة والسائلة والغازية في المحيط الحيوي، فتدهورت بيئة المنطقة وما حولها. **المرحلة الرابعة من ١٩٩٤ - حتى الوقت الراهن،** حيث شكلت السياسة الحكومية وليدة العهد بالبيئة، والتي لم تراعى حق معيشة الإنسان في بيئة غير ملوثة، نوعاً من التدمير لعناصر البيئة وصحة الإنسان، حتى بعد صدور قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بما يقتضيه من توفير أوضاع المصانع وفقاً لأحكامه، وما تزامن معه من تنفيذ برنامج الخصخصة الأمريكي للإصلاح الاقتصادي بغرض توسيع قاعدة الملكية في ظل اقتصاد السوق. تلك السياسات التي رحلت الأعباء البيئية إلى المستثمرين الجدد، مما قد يعود على الصناعة نفسها بأضرار اقتصادية نتيجة التكاليف الباهظة لمكافحة التلوث.

وجدير بالذكر، أن سكان منطقة حلوان الذين تمتعوا بحق "طيب العيش" في مكان قد صحت قواعده الجغرافية لاستقرار العمران البشري، وحدث أن حرفة الصناعة دخلته لتتوطن فيه، بل طغت على حيز المكان بمخلفاتها التي تحتوي على كثير من الملوثات الضارة ببيئة المحيط الحيوي، هؤلاء السكان الذين يؤكدون (من واقع تمتعهم بذلك الحق) مشاهد التغير في ملامح البيئة المحيطة بهم من خلال خبرتهم الممتدة بالمكان، عبر صور ذهنية مستمدة من الواقع ترصد الوضع البيئي في الماضي والحاضر، قبل وبعد دخول حرفة الصناعة. الأمر الذي يحدد أشكال الاختلاف والتباين بين وضعين يدل صافي الفرق بينهما على مدى إشكالية التوطن الصناعي "ذو البعد الواحد" الذي لا يضع للبيئة أي اعتبار، بل يضحى بكل ما هو بيئي سعياً وراء تحسين مستوى المعيشة. أضف إلى ذلك الخروج الفعلي لبيئة ذلك المكان عن فطرتها الأولى، في الوقت الحاضر، حيث كانت قادرة (بدرجة كبيرة) على الثبات في تدوير ذاتها فبرئت مما يلوثها حتى الماضي القريب.

ونعود لنؤكد، أن العوامل الجغرافية قد تلاقت في موقع حلوان، فجسدت بتكاملها البيئي مزايا نسبية لشخصية المكان ومنها تميز الموقع بالنقاء، فأعطت تلك العوامل بسخاء "مبرر الوجود" لمدينة حلوان كمجموعة خدمات رئيسة في إقليم مدينة القاهرة. حيث كانت بحق "هبة" البيئة النقية التي أضفت على حلتها نشاطاً اقتصادياً قيماً فيما تقدمه من خدمة للمدينة الأم في خارجها. فتأكدت بذلك الوظيفة الترويجية للمكان منذ عهد الخديوي إسماعيل، أي منذ قرن وربع القرن من الزمان، وظلت بيئة حلوان

هكذا خالية مما يلوثها حتى تعرضت في أعقاب ثورة يولييه (١٩٥٢) لتغير جذري بقرار سيادي، تحولت على إثره قلعة للصناعات الثقيلة في مصر. ولما اتسعت حلوان الحمامات وكثر سكانها، الذين هم من أهالي القاهرة وكل أعمالهم ومصالحهم مرتبطة بها، أصدر وزير الداخلية (في ٢٦ فبراير ١٩٥٦) قراراً بإنشاء قسم حلوان يكون تابعاً لمحافظة مصر ومقره مدينة حلوان الحمامات. وكانت المحلات العمرانية في طره، المعصرة، حلوان البلد، حلوان الحمامات، كفر العلو والتبين، تابعة لمحافظة الجيزة خلال التعدادات السكانية من ١٨٨٢-١٩٤٧، حتى نقلت لملاك محافظة القاهرة منذ تعداد (١٩٦٠)، بينما أضيفت في تعداد (١٩٨٦) "مدينة ١٥ مايو" وهي من أحدث مراكز العمران بالمحافظة بعد "مدينة حلوان الحمامات"، أما المحلات العمرانية الأخرى فهي من القرى القديمة، بل إن "حلوان البلد" تعد من أقدم القرى التي أنشأها العرب في مصر، بل كان يوجد بها قرب النهر موقع "بر حابي وقياسه النيل" في عصر قدماء المصريين. والآن، بعدما أصبحت حلوان محافظة مستقلة عن القاهرة (منذ ١٧ أبريل ٢٠٠٨)، واختير لها محافظ له من الخبرات والقدرات المهنية والإدارية القوية، الأمر الذي يوفر الفرصة أمام تطوير المطار الحالي بحلوان لخدمة السياحة العلاجية ورجال الأعمال بالتنسيق بين كل من محافظة حلوان ووزارة الدفاع ووزارة الطيران المدني.